

أثبت الحراك العربي أن الشباب المغربي يمتلك وعياً سياسياً، ويكثرث بالمسألة الحقوقية والحرريات أساساً للعيش المشترك وللنقد الاجتماعي. وقد تصدر الشباب المشهد العام للحراك الذي عرفه المغرب، وطالما كانت للشباب المغربي أدوار مهمة في الشأن السياسي، في المقاومة في الحقبة الاستعمارية، وظفت الحركات اليسارية الشباب طليعة للتغيير، كما راهن اليمين على الشباب في التنظيم والتأطير والحشد. ويمثل الشباب المغربي رصيذاً استراتيجياً كبيراً، وفي دولة كالمغرب، يجب أن تكون المشاركة السياسية للشباب كثيفة وفعالة، غير أن الإحصائيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط تفيد بأن 70% من الشباب لا يتقنون في جدوى العمل السياسي، بينما يشكل الشباب 40% من الكتلة الناخبة. فالتعامل الانتهازي للأحزاب مع الشباب والشباب يطفو بشكل واضح، ترصد مشكلات الشباب وانتظاراتهم، بإدماج الفاعل الشبابي في السياسات العامة شريكاً، كما ظلت المنافسة الحقيقية للشباب ضعيفة جداً إذ لا نكاد نجد أي شاب أو شابة تتنافس مع شيوخ الأحزاب في اللائحة الرسمية. هذا الإشكال المعقد راجع للأسباب التالية: ورغم أن، الدولة المغربية بادرت إلى دعم المشاركة السياسية للشباب، وتخفيض سن التصويت في الانتخابات إلى 18 عاماً، ونص دستور 2011 على توسيع مشاركة الشباب، وتعميمها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والعلمية، يضمن تمثيلية لهم في تقرير أمور الأمة، كما تترتب عنه إسهامات عديدة للشباب في صناعة الأحداث والتفاعل معها، لكن التباطؤ في تفعيل هذا المجلس يصل إلى حد التواطؤ على المكتسبات الدستورية للشباب. ويأتي مشروع "شبابنا هو مستقبل بلادنا" كأحدى مستويات انخراط – الفضاء الجمعي للتنمية التشاركية – في سيرورة ومسار التنزيل السليم لمضامين الدستور و تفعيل الاليات الديمقراطية بصفة عامة والحقوق المواطنة بشكل خاص وكذا الحقوق السياسية في اطار الاشراك العادل للشباب، لرد الاعتبار للعمل السياسي عن طريق صنع التغيير السياسي في الاستحقاقات التشريعية المقبلة 2021 وتواجد الشباب في مراكز القرار وهذا يعتمد على نسج علاقات متينة وتعبئة كل الفاعلين واشراكهم في هذه العملية، مشروع سيجيب على كل التساؤلات والانتظارات خصوصا لفئة الشباب مع التركيز على المجال القروي،